بريطانية تشهد اسوأ وضع منذ الحرب العالمية الثانية

تحميل الطبقة العاملة ثمن مكافحة التضخم ومسؤولية المصاعب الاقتصادية

الطبقة العاملة ترفض ان تكون كبش المحرقة وأن يعالج التضخم على حساب مصالحها

تعاقبت الازمة التي فجرها اضراب عمال المناجم في بريطانيا وزادت في حدة الازمه الاقتصادية التي تعيشها البلاد، خاصة بعد فشل الجولة الاخيره من المفاوضات بين الحكومه وبين اتحاد نقابات العمال لحل الاضراب المعلن منذ شهرين الثاني من العام الماضي، بسبب رفض حكومه المحافظين الحلول المقترحه من العمال لفك الاضراب .

ومع فشل المفاوضات الاخيره التي جرت في الاسبوع الماضي في التوصل الى اتفاق لحل الاضراب وبعود بموجبه عمال المناجم الى عملهم ، مع احتمال عدم زياده سحنات النفط التي يرتبطان في المستقبل القريب ، فان الاحتمالات الاقتصاديه ستكون مظلمه جدا باعتراف المسؤولين ، وتكاد تكون من شبه المؤكد ان تدعو حكومه ادوار هيت الى اجراء انتخابات عامه كمقدمه لعرض اجراءات اقتصاديه سديده ، اكثر قسوه .

وقد قال انطوني باربر وزير المالية في الشهر الماضي ، بان « كشرس وصفوا الوضع الذي يواجهه اقتصاد بريطانيا الان ، بانه اخطر وضع منذ نهاية الحرب العالميه الثانيه ، وهم لا يبالغون في ذلك » .

وكانت حكومه المحافظين قد وضعت هدفا لزياده النمو الاقتصادي بنسبه ٣،٥ بالمائه ، وهذه نسبه عاليه لبريطانيا في السنه الحاليه. وقد رفضت الحكومه مع ذلك كل كلام بان ازمه الطاقه العالميه ، التي فجرها بشكل حاد ، وفي وقت مبكر البنيه التحتيه الغربيه، ستحمل هذا الهدف غير قابل للتحقيق .

وكانت هذه الحكومه قد قررت شمل معظم المصانع لمده ثلاثه ايام في الاسبوع وكذلك المناجر، منذ مطلع هذا العام ، وهو قرار تؤدي بالضروره الى تخفيض حاد في الانتاج والى انسار البطاله. وخفضت كذلك بعض الدوله بمبلغ ١٢٠٠ مليون جنيه استرليني في السنه الماليه القادمه ـ وكان هذا رقما قياسيا . وقررت ايضا عدم زيادة المكاتب والمتاجر بالكهرباء سوى ثلاث ساعات يوميا .

وقد قررت حكومه هيت بعد هذه الاجراءات بانه لم يعد في الامكان الطلع الى تحقيق نسبة عاليه من النمو الاقتصادي ، لان المصانع لا تستطيع انتاج ما فيه الكفايه دون طاقه كافيه. وكان قرار هيت بالتخلي عن الهدف الذي كانت عليه البلاد منذ وقت طويل ، ربما ينطوي عليه من مضاعفات هامه ، فيما يتعلق بتوفير العمل والازدهار العام ، اول تاكيد للشعب البريطاني يصدر عن حكومته ، بخطوره الازمه التي يواجهها .

وقد زاد من شعور القلق ومن جو الشك في اجراءات الحكومه ان ادوار هيت اعترف الدعوة الى انتخابات عامه يكون الخلاف فيها بين الحكومه وبين نقابات العمال قضيه الرئيسيه . اذ بينما تحرك العمال بهدف ادوار هيت بانتخابات عامه تحت شعار « من يحكم البلاد ، البرلمان ام النقابات ؟ » . فهو يحمل النقابات العماله مسؤوليه نقص الكهرباء واستمرار تشغيل المصانع والمتاجر ثلاثه ايام فقط في الاسبوع، ويصر على معالجه ازمه التضخم المالي على اساس اعمال وتحميله المسؤوليه لرفضهم ان يكونوا كبش المحرقه ... وهو سلاح يأمل اكثر سه مجلس العموم لمساله الحكومه العامه في مواجهه ازمه الطاقه .

ولكن في الوقت الذي كان هيت يعتقد بان تخفيض شحنات النفط العربي امر يمكن تحمله لبعض الوقت دون ان يؤثر كثيرا في حياه البلاد الاقتصاديه ، فان الصراع العمالي في الداخل قد غير الوضع غيرا جذريا ، خاصه وان مرور الوقت قد الغى تماثل الاعتماد بالقدره على تحمل تخفيض الشحنات النفطيه .

● بداية الاضراب العمالي

لقد بدا اضراب عمال المناجم البالغ عددهم ٢٧٠ الف عامل ، عن العمل ساعات اضافيه ، في الثاني عشر من شهر شرين الثاني الماضي . وطالب العمال برفع الاجور بزيادات ملموسه .

ولكن الحكومه رفضت المطلب على ضوء اصرار هيت على تطبيق برنامجه لمكافحه التضخم هذا البرنامج الذي لا يسمح بزياده الاجور في المرحله الحاليه الحاليه منه ، سوى نسبه ٧ بالمائة كحد اقصى .

بالطبع رفضت النقابات هذه الاستجابة الجزئيه ، لانها عارضت منذ البدايه برنامج الحكومه لمكافحه التضخم ، على اساس انه محاوله لمعالجه الازمه على حساب العمال وحدهم، فهو اذ يحدد ارتفاع الاجور فانه قد فشل من الناحيه الاخرى ، في لجم اسعار السلع لجما كافيا ، بحيث ان السنتين الماضيين قد شهدتا ارتفاعا كبيرا في اسعار المواد الغذائيه ، كما شهدتا ارتفاعا معتدلا في اسعار السلع المصنوعه والتي هي في من النوع الذي يستهلك يوميا .

وقد ادى اضراب عمال المناجم عن العمل ساعات اضافيه الى خفض انتاج الفحم بنسبه ٣٠ بالمائه ، وهدد انتاج الكهرباء بنسبه عاليه في الوقت الذي تعاقبت فيه حده ازمه النفط العالميه . ويمكن قياس اهميه هذا الخفض في انتاج الفحم من جراء الاضراب العمالي، ان عرفنا ان بريطانيا تعتمد اعتمادا كبيرا على الفحم كمصدر للطاقه ، خلافا لدول كثيره صناعيه اخرى .

فالفحم مهم لبريطانيا بنسبه اهميه النفط . ان ١٢٠ محطه كهرباء من اصل ١٧٤ تعمل بواسطه الفحم في بريطانيا !

وادى هذا الاضراب الى مواجهه حاده بين الاتحادات العماليه البريطانيه وبين الحكومه . واخذت انتقادات هذه المواجهه وتدعمها اضراب عمال المناجم ، كبدايه لمعركه قادمه مع حكومه المحافظين .

واشتدت حدة الازمه بالتالي بسبب الاضرابات الاخرى التي اعلنت فيها بعد (سائقي القطارات ومناظري المطحان) ، خاصه بعد اصرار حكومه هيت على موقفها . وانعكس ذلك على الوضع الاقتصادي ، فانخفض مخزون الفحم بنسبه ٤٠ بالمائه في الشهر الثاني من الاضراب . وتجدر الاشاره هنا الى ان ٧٠ بالمائه من مجموع الاستهلاك البريطاني من الكهرباء هو من الكهرباء المنتجه بواسطه الفحم !

وقد ادى ذلك بدوره الى اجراءات تقشين قاسيه ، ودعت الحكومة الشعب البريطاني الى شد الاحزمه والتقشف في الانفاق على السلع بسبب الانخفاض في السلع الموفره ، والعائد الى تخفيض اسبوع العمل الى ثلاثه ايام، العائد بدوره الى النقص في مصدري الطاقه ، الفحم والنفط ، بالاضافه الى تحذيرهم بالاستعداد للمزيد من « التضحيات » ، وبعدم بدفنه اكثر من غرفه واحده في المنزل ، وعدم استخدام الالات الكهربائيه الا في الضروره القصوى.

وقد قدر الانخفاض في الانتاج بحوالي ٣٥ بالمائه من مجموع الانتاج السابق ، وتزايد عدد العاطلين عن العمل كليا ، الى مليون شخص ، وعدد العاطلين عن العمل جزئيا ، الى مليونين.

والوقت تشير الى ارتفاع هذه الارقام تدريجيا، خاصه على ضوء عناد حكومه المحافظين ورفضها التراجع عن سياستها العامه لمعالجه الازمه ، والتي تعرض على الطبقه العامله تحمل الثمن الثقيل .

● حملة تعبئة ضد العمال

ويعتقد المراقبون ان وراء عناد هيت اهدافا سياسيه واقتصاديه . فهو يحاول اثاره معركه الانتخابات في وقت مبكر ، لان حزب المحافظين يرى في ذلك فرصته لتحقيق مكسب انتخابي على حزب العمال بزعامه هارولد ولسون ، والذي يعاني من متاعب حاليا يجعله غير قادر على غير مسعد لخوض هذه المعركه اليوم . وبذلك ، يتحقق المكسب الانتخابي تستطيع حكومه المحافظين المضي في سياستها الحاليه ، الاقتصاديه المرسومه .

فقد عمل هيت ، منذ ان وضع خطه المحافظين لمكافحه التضخم ، ومنذ ان تكتلت النقابات العماليه للدفاع عن مصالحها وكشف حقيقه البرنامج الحكومي الذي يخدم مصالح الطبقة المستغله ، عمل على تعريض اراي العام على العمال ، بتصوير النقابات كقوى ضغط « غير مشروع » على المجتمع ، هي سبب الغلاء ، وهي المحرك لعمليه التضخم . ودعا البريطانيين للتدبر من يوجب ان يحكم البلاد : « حكومة البرلمان المنتخب ام النقابات العماليه ؟ » (!)

وقد حرص هيت على تصعيد لازمة جاهدا لتصوير النقابات العماليه على انها المسؤوله عن كل ما يشكو منه الناس، من ارتفاع الاسعار ومن المصاعب الاقتصاديه الاخرى ، محاولا استغلال نقمه الناس العامه على انفلاء ليجعل العمال كبش المحرقه ، وعلى هذا الاساس يراهن حزب المحافظين على تحقيق مكسب انتخابي في ظل هذه البيئه السياسيه القائمه ، باجراء انتخابات مبكره .

ويرى المراقبون بان اجراء انتخابات عامة في وقت مبكر ـ ربما في النصف الاول من شهر شباط القادم ـ فان ازمه اضراب عمال المناجم تتحول الى ازمه اجتماعيه ـ طبقيه حاده في بريطانيا ، يحاول فيها نظام الحكم القائم تحميل الطبقه العاملة مسؤوليه مصاعب هذا النظام الاقتصادية الكبيرة .

وحتى اكثر التقديرات تفاؤلا في بريطانيا تعترف بان الوضع اذا ما استمر في طريقه المسدود ، واجريت الانتخابات المبكرة ، فان هذا سيعني المزيد من الاجراءات الاقتصادية الشديدة وسيعني بالتالي وضع حد للنمو الاقتصادي في المستقبل المنظور ، وانتشار البطالة على نطاق اوسع وبما ينطوي عليه ذلك من مضاعفات اجتماعية وسياسيه من المخيف التكهن بها .

في الواقع تزداد حدة الغموض الطبقي في بريطانيا اليوم بحيث اضطرت وسائل الاعلام الناطقه بلسان مصالح الطبقة الحاكمة الى الاعتراف ليس فقط بوجودها ، بل بمدى حدتها المتزايدة ، بغض النظر عن المفرحات التي تطرح لمعالجتها ، والتي تتراوح من اجراءات ليس لها من تاثير سوى تسكين هذه التناقضات ليعض الوقت ، الى اجراءات تطالب صراحة بحماية النظام نفسه من « اسوأ اثار » مثل هذا الصراع !

وقد كتب جو ريغالي في صحيفة « الاندبندنت » نايجل » اللندنية النافذة الناطقة بلسان مصالح الطبقة الحاكمة في بريطانيا ، يعترف بان « التقسيم الطبقي في بريطانيا اليوم واضح ومدمر في كل نواحي المجتمع تقريبا ... وان البأس في الثروة امر معروف جدا ، ومعروض بوضوح جدا على التلفزيون وفي كل الامكنة الاخرى ، بحيث ليس من الضروري التوسع فيه . ان فرص الحياة في التعليم، في العمل، في الصحة وفي الاسكان ، ما تزال موزعة على اساس الصدفة في الولادة ، وعلى اي كان الذي لا يصدق ذلك ، ان يذهب الى الكنيه ويفرق نفسه في الاحصاءات المنشورة لمدة اسبوع قبل ان يقول كلمة اخرى » (!)

ويؤكد ريغالي في مقاله الذي كتبه بعنوان : « لماذا لا يزال الصراع الطبقي هو القضية » ، (٨ كانون ثاني ، ١٩٧٤) ، بانه اذا عادت حكومه المحافظين نفسها بعد الانتخابات المحتمل اجراؤها فانها ستظل حكومه معلمة بنظر خصومها الواعين طبقيا ، بعد الانتخابات ، كما هي بنظرهم اليوم.

كذلك اكد بان هارولد ولسون ، اذا ما انتصر حزب العمال ، وجاء رئيسا للحكومه مرة اخرى ، فانه سيكتشف وبسرعه ، بان مجرد استعمال كلمة عمال ليس ضمانه للسلام الاجتماعي والصناعي ... (!)

والجدير بالذكر ان « حزب العمال » يطالب حكومة هيت بان لا تكون معالجه التضخم على حساب العمال ، بل ان تتجه الحكومه نحو تاميم الصناعات الرئيسية البريطانيه . ولكن على اية حال فان المستقبل المنظور في بريطانيا يتجه نحو تزايد حدة الصراع الناتم بازدياد حده الازمات الاقتصاديه الحادة التي لم تشهد لها بريطانيا مثيلا منذ الحرب العالمية الثانية . وافضل الموقفان لا تستطيع نفي ان المرحلة المقبلة هي مرحلة ركود اقتصادي وتزايد في جيش العاطلين عن العمل وازدياد حدة الصراع الطبقي، « في بلد يتجه نحو الافقال كما تفعل المحطة المتداعية »

وَراء العَدو في كل مَكان

● ضحايا الاعجوبه البرازيليه

□ عندما اعلنت حكومه البرازيل عن حمله تلقيح جديده ، كانت وزاره الصحه العامه البرازيلية تكشف ارقاما مذهله تدل عن حاله البؤس التي يعيشها اكثر من نصف الشعب البرازيلي في ظل ما يسمونه بـ « الاعجوبه الاقتصاديه في البرازيل » .

تقول الارقام الرسميه بان ٣٠ الف نسمه من البرازيليين يموتون كل سنه من داء السل. واكثر من ذلك : يموت مصاب بداء السل كل ٣٠ دقيقه ويصاب انسان جديد بالداء كل خمس دقائق ، من هذا الداء الذي قتل ارباب « الاعجوبه الاقتصاديه » المزعومه في مكافحته والقضاء عليه في البلاد .

ويمكن ٣٠ الف مصاب فقط من اصل ما بين ١٠٠ الف و ١٣٠ الف مصاب جديد كل سنه ، من الحصول على معالجه طبيه جزئيه، حسب اعتراف مسؤول رسمي في الوزاره.

ان سته ملايين برازيلي مصابون بداء السل ، و ٥٠ بالمائه من السكان يحملون جرثومة مرض كوش بالكيلي ، حسب تقارير الوزاره . وقد صرح اندكور خوسيه سيلفيرو بان نسبه المصابين بداء السل في البرازيل تفوق اي نسبه اخرى في العالم .

وقد اعترفت الوزارة بان التلقيح ضد هذا الداء توفر فقط لسته بالمائه من الاولاد ما بين الطفوله وسن الخامسه عشر من العمر، في سنة ١٩٧٢ . وبانهم يتوقعون ان لا تتوفر التلقيحات لاكثر من ٤٠ بالمائة منهم في هذه السنة ١٩٧٤ ـ في ظل الاعجوبه الاقتصادية!

● الكارثة تتحول الى مشروع تجاري

□ في نيكاراغوا ، احدى اكثر بلدان امريكا اللاتينيه بؤسا في ظل انظمه عسكريه دكتاتوريه موالية منذ اربعين سنة ، اغفر والبؤس يتحول الى تجاره رابحة للاقليه الصغيره المستغله ، الحاكمة.

وحاليا وضمن هذا الاطار ، تجري عمليه استثمار تجاري رابحه للكارثه التي اصابت نيكاراغوا بزلزال سنه ١٩٧٢ (٢٣ كانون اول) وتحقق من ورائها للطبقه الحاكمه ارباح هائله .

فقد ادى الزلزال الذي ضرب مدينه ماناغوا انذاك الى سقوط ١١ الف قتيل ، وتدمير ٦٠ الف منزل كليا ، وحوالي ٢٤ الف منزل جزئيا ، و ٢٢٠ الف عامل دون عمل.

وحتى شهر حزيران من العام المنصرم كانت ماناغوا ما تزال على حالها البائس، موحشه مدمرة ، وفقيرة كما كانت قبل الزلزال.

السبب ؟ ان رجالات الطبقه الحاكمة في السلطة عينوا انفسهم اعضاء في لجنة الطوارئ الوطنيه التي شكلت لتلقي المساعدات الماليه والماديه الاخرى لاغاثة الشعب المنكوب من الكارثه . وتحولت هذه الاموال ـ المعونات ، والادوية والموادالغذائية وغيرها من اشكال وانواع المساعدات التي تدفقت على هذه اللجنه الرسميه، الى جيوب اعضائها والمنتمين وارلام رجالات السلطه ، بالاضافه الى عمليات نهب المطلقه المنكومه من كل ما يفيد ولو بعضه بضعه سنتات .

فقد صادرت المؤسسه العسكريه الحاكمه الالاف من رزم المواد الغذائيه المعلبه ، ومن الادويه والملابس . ووصل جشع التجار حدود احراق محلاتهم التجاريه لتحصل مبالغ التامين عليها ، وسط فوضى النهب والسرقة . وباع المعونات الغذائيه الى المنكوبين باسعار خياليه والمضاربات قاليه من عقالها ، بحيث ان كلفه المعيشه ارتفعت الى اكثر من ٢٠ بالمائه !

● طعام اقل وسلاح اكثر !

□ ذكرت صحيفه « نيويورك تايمز » الامريكيه (١١ـ١ـ٧٤) بان نظام الحكم الايراني القائم قد وافق على عرض امريكي بشراء ٣٠ طائره قاذفه (١٤ بقيمه اجماليه قدرها ٩٠٠ مليون دولار (اي بقيمه ٣٠ مليون دولار للطائره الواحدة !) ، بما في ذلك قطع الغيار اللازمه لها . واشارت الصحيفه الى ان التسليم سيبدا في سنه ١٩٧٦ .

ويلاحظ من بيا الصحيفه ، بان واشنطن كانت هي مقدمه العرض وقد وافق عليه شاه ايران . كذلك يؤكد الصحيفه هذه الحقيقه عندما ذكر بان نيا موافقه طهران قد قوبل بالارتياح من جهه السته الاف عامل من مصنع غرومان الامريكي الذي ستعتمد الطلب ، والمصانع الاخرى المعتمده من الصفقه .

اكثر من ذلك، لاحظ الصحيفه بان ايران وافقت على شراء الطائرات هذه بهذا المبلغ الخيالي ـ ٣٠ مليون دولار للطائره الواحده بعد ازمه الطاقه والارتفاع الكبير في اسعار النفط ، الامر الذي « سهل لشاه ايران عمليه القبول بهذا السعر المرتفع للطائرة» (!)

والجدير بالذكر ان ايران كانت في اوائل العام الماضي قد عقدت صفقه سلاح مع الولايات المتحدة بقيمه بليونين ونصف البليون دولار . وعادت فعقدت صفقات سلاح اخرى مع بريطانيا وفرنسا والمانيا الغربيه لم تقل قيمتها عن الصفقه الامريكيه . هذا بالاضافه الى رصد الحكومه الايرانيه لمبلغ ٤ بلايين دولار من اجل بناء القواعد العسكريه البحريه والجويه وغيرها من المنشات العسكريه، في ايران .

ان كل هذه الاموال التي تشكل من عائدات ايران النفطيه ، ذهبت على السلع عوضا عن ان تنفق لمصلحة جماهير الشعب الايراني. وعلى ضوء هذا الانفاق العسكري المسعر للنظام ارجعي الايراني يمكن ان نفهم لماذا تحولت « انثوره البيضاء » و « برنامج الاصلاح الزراعي » ، الذي ادعاه النظام، وتحويل ايران كلها من مصدر هام للمنتوجات الزراعيه كالقمح واللحوم ، الى بلد مستورد لهذه السلع الاساسيه (!)